

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٠٦٧

رقم القرار:

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة
وأعضويّة القضاة السادة

محمد المحامي ، محمود دهشان ، بسام العقوم ، د. محمد فريحات

- نزيل مركز اصلاح وتأهيل سواده .

المميكن

المميكن ضده : العنق العنق .

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة

الجنایات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٥٦٥ فصل ٢٠٠٣/٧/٢٣ والقاضي بما يلي :-

١ - إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جنایة التدخل بهتك العرض المنسنة إليه .

٢ - إدانة المتهم بجناية حمل حيازة أداة طبقاً للمادة [١٥٥] عقوبات وعملاً بذات المادة ودلالة المادة [١٥٦] من نفس القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم ومصادر الأداة الحادة في حال ضبطها .

٣ - تجريم المتهم / جنایة هتك العرض طبقاً للمادة [١/٢٩٦] عقوبات

عطها على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة [١/٢٩٦] عقوبات تقرر المحكمة
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات
وضع المجرم /
والرسوم .

وإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة [٣/٩٩] عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم .

و عملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تقرر المحكمة إلغام العقوبتين المحكوم بهما المجرم وتغفف العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادر الأداة الحادة في حال ضبطها .

وتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- القرار المميز جاء مجحفاً بحقه .
- ٢- أنني شاب في مقتبل العمر ولا يوجد ضدي أية أسبقيات .
- ٣- لقد تم الصلح والتنازل واسقاط الحق الشخصي عنى في هذه القضية .
- ٤- أنني أعيش أسرة كبيرة لا معيل لها سواي .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

الـ رـ اـ رـ

بالتدقيق والمداولة نجد أن ملخص وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى كانت قد أستندت للمتهمين الجرائم التالية :-

- ١- الشروع بهتك العرض خلافاً للمواد ١/٢٩٦ و ٧٠ عقوبات بالنسبة للأول .
- ٢- التدخل بهتك العرض خلافاً للمواد ١/٢٩٦ و ١/٨٠ دع بالنسبة للأول .
- ٣- هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات بالنسبة للثاني .
- ٤- التدخل بالشروع بهتك العرض خلافاً للمواد ١/٢٩٦ و ٧٠ و ٨٠ دع عقوبات بالنسبة للثاني .
- ٥- حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات بالنسبة للمتهمين .

على سند من أنه مساء يوم ١٩٩٩/٩/١٠ اقتاد المتهماً المجنى عليه المولود بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩ إلى المنزل الذي يسكن به المتهم والعائد للشاهد وبعد إدخاله إلى المنزل قاماً بتهديده بمشرط وموس وأرغماه على خلع ملابسه وقام المتهم بإخراج قضيبه ووضعه بين فخذيه المجنى عليه وعلى مؤخرته إلى أن استمنى وبعدها قام المتهم نجم بخلع ملابسه ولدى محاولته وضع قضيبه في مؤخرة المجنى عليه

صادف حضور الشهود كل من على قاما بطرق باب المنزل وفتح الباب بالقوة بسبب وجود أصوات غير طبيعية وعند دخولهم شاهدوا المجنى عليه وكانت ملابسه منزله إلى ركبته ولاذ المتهمان بالفرار من الشباك ولحق بهما الشاهد وأمسك بالمتهم نجم وقدمت الشكوى .

بعد أن أحيلت الأوراق التحقيقية إلى محكمة الجنایات الكبرى وتسجيلها تحت الرقم ١٢٤ ٢٠٠٠/٢٠٠٠ واستكمالها لإجراءات المحاكمة على النحو الوارد في محاضرها قررت بتاريخ ٤/٢٣ ٢٠٠٠ .

- ١ - إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جنائية التدخل بهتك العرض .
- ٢ - إعلان عدم مسؤولية المتهم الفار من وجه العدالة عن جنائية التدخل بالشروع بهتك العرض .
- ٣ - إدانة المتهمين بجناحة حمل وحيازة أداة حادة والحكم على كل منهما بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة خمسة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات المضبوطة .
- ٤ - تجريم المتهم بجنائية الشروع بهتك العرض وعملاً بالمادة ١/٢٩٦ و ٧٠ عقوبات قررت وضعه بالأشغال الشاقة لمدة سنتين والرسوم لوجود أسباب مخففة تقديرية نزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
- ٥ - تجريم المتهم الفار من وجه العدالة بجرائم هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وعملاً بنفس المادة قررت وضعه بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات والرسوم لوجود أسباب مخففة تقديرية نزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة سنتين والرسوم .
- ٦ - عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل واحد من المتهمين .

وكان القرار وجاهياً بحق المتهم وغيابياً بحق المتهم وبعد أن سلم المتهم نفسه قامت محكمة الجنایات الكبرى بمحاكمته وفقاً لأحكام القانون وبتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٣ قررت في القضية رقم ٥٦٥/٢٠٠٣ في جرم هتك العرض المسند إليه خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات تجريمه بهذا الجرم ووضعه بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات والرسوم لوجود أسباب مخففة تقديرية نزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة سنتين والرسوم وإدانته بجناحة حمل وحيازة أداة حادة قررت حبسه لمدة شهر واحد والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الأشغال الشاقة لمدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يقبل المتهم بالقرار الصادر عن المحكمة فطعن به تمييزاً وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها رد التمييز وتأييد القرار المميز .

وبالنسبة لأسباب التمييز الأول والثاني والرابع فإن ما ورد بهما لا يشكل طعناً بالقرار المميز من الناحية القانونية فنقرر الالتفات عما جاء بها .

وبالنسبة للسبب الثالث ورغم عموم ما ورد فيه إلا أن محكمة الجنائيات الكبرى أخذت بإسقاط المشتكى لحقه الشخصي كسبب مخفف تقديرى وبالتالي فإن ما ورد بهذا السبب لا يرد على القرار المميز .

وعليه ولعدم ورود أسباب التمييز على القرار المميز نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٢٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دفق / س.ج

lawpedia.jo